المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:.06، العدد:01 (2022)، ص1242-1264

النزاع الحدودي بين السنغال وموريتانيا ما بين 1989_1991

The border dispute between Senegal and Mauritania between 1989 – 1991

فؤاد بوشلاغم
مخبر الدراسات الإفريقية
جامعة الجزائر 02 (الجزائر)
fouadbouchelaghem@gmail.com

بشير سعدوني
جامعة الجزائر 02 (الجزائر)
saadounibachir@hotmail.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/12/14
تاريخ القبول:
2022/06/13

الكلمات المفتاحية:
- ✓ السنغال
- ✓ موريتانيا
- ✓ النزاعات الحدودية
- ✓ الإثنية

الملخص:

إن المتتبع للأحداث الإفريقية يدرك تعدد النزاعات في القارة، كما يدرك أيضا اختلاف طبيعة هذه النزاعات وأسبابها، مما يؤدي إلى اختلاف وسائل التسوية، فالعلاقات الموريتانية السنغالية في ضوء حدود المياه المشتركة، تعد من أهم القضايا الوطنية ومن أولويات السياسة الخارجية للبلدين، نظرا لعمقها التاريخي من جهة وحساسيتها من جهة أخرى. وعلى الرغم من حدوث العديد من التوترات والخلافات تاريخيًا بين موريتانيا والسنغال، والتي لاحت بوادرها في الأفق منذ1985، وانفجار الأزمة سنة1989 نتيجة لتجاوزات المزارعين السنغاليين والرعاة الموريتانيين، فإن الحكومات المتعاقبة في كلا البلدين عملت على الحد من فرص نشوب صراع أو نزاع، وعملت على منع تدهور الموقف عبر تسوية تلك الخلافات سريعًا.

Article info

Received:
14/12/2021
Accepted:
13/06/2022

Key words:
- ✓ Senegal
- ✓ Mauritania
- ✓ border disputes
- ✓ ethnicity

Abstract:

The follower of African events understands the multiplicity of conflicts in the continent, as well as the different nature of these conflicts and their causes, which leads to the different means of settlement.On the one hand,and its sensitivity, on the other hand,despite the occurrence of many tensions and disputs historically between Mauritania and Senegal, which were visible on the horizon since 1985 and the outbreak of the crisis in 1989 as a result of the excesses of Senegalse farmers and Mauritanin herders, the successive governments in both countries,it worked to reduce the chances of conflict or conflict erupting.and to prevent the situation from deteriorating by setting these disputes quickly

مقدمة

عانت القارة الأفريقية من مشكلات ترسيم الحدود التي خلفتها القوى الاستعمارية فيها، والتي عمدت إلى توريثها حدودًا مصطنعة لا تعبر عن الأوضاع الاقتصادية والجغرافية والإثنية، فورثت القارة مجتمعات ممزقة إثنيًّا بصورة واضحة حتى باتت دولها كيانات سياسية معترفٍ بها قانونيًا، لكنها فاقدة للحقيقة الاجتماعية والثقافية، فقد تجاهل الاستعمار عند ترسيم الحدود السياسية التعددية الاجتماعية والثقافية والإثنية، الأمر الذي خلف مشكلات عديدة عبر كافة أقاليم القارة. وعلى الرغم من توافق القادة الأفارقة بشأن القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإفريقية الأولى بالقاهرة عام 1964، والذي يحثّ على ضرورة الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار، وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بين كافة القادة بأنها حدود جائرة وتعسفية، إلا أنهم رأوا أن الواقع يحول دون محاولة تغييرها بالقوة من أجل إغلاق تلك القضية، والالتفات إلى التنمية الاقتصادية. فإن الأمر لم يخل من العديد من المشكلات التي نجمت عن تلك الحدود، وعن ذلك التقسيم الجائر الذي خلفته القوى الاستعمارية، ومنها الصراع (حالة الدراسة) بين موريتانيا والسنغال.

لقد لعبت الأسس الاجتماعية والسياسية دورًا بارزًا في تفاقم الصراع بين كلّ من موريتانيا والسنغال، والذي تم بسببه قتل وتشريد الآلاف من الجانبين، وتم قطع العلاقات بين الدولتين لمدة ثلاث سنوات قبل نجاح جهود الوساطة في تسوية الصراع، وعودة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين مرة أخرى. إلا أن الأمر لا يخلو من تعاود المناوشات بينهما من حين إلى آخر، نتيجة الحساسيات الموجودة بين الجانبين.

وللإشارة، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول منها نشأة النزاع وتطوره بين موريتانيا والسنغال، بينما يتناول المبحث الثاني أسباب النزاع بين موريتانيا والسنغال، فيما يتناول المبحث الثالث والأخير جهود منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية النزاع بينهما.

بناء على ما سبق يسعى البحث إلى الإجابة على الإشكاليات الآتية:

_ ما طبيعة النزاع الحدودي بين السنغال وموريتانيا في الفترة الممتدة بين 1989_1991؟

_ ما أصل هذا النّزاع؟ وما أسبابه؟

_ هل كانت هناك مساع دولية وإقليمية لتسوية هذا النزاع؟

_ إلى أيّ مدى نجحت جهود منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية هذا الصّراع؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة كان لزاماً الرجوع إلى المادة العلمية من مصادر ومراجع، ومقارنة المعلومات بعضها ببعض واستقراؤها وتحليلها، وكذا الرجوع إلى أهم الدراسات السابقة، والتي كان من أبرزها: كتاب "**النزاع السنغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي**" لصالح بكتاش، والذي قدّم عرضا حول النزاع السنغالي الموريتاني، لذا سنحاول تقديم الإضافة إلى هذه الدراسة الأكاديمية.

1.المنطلقات التاريخية لكل من السنغال وموريتانيا

1.1. السنغال

اختلفت آراء الباحثين حول تسمية السنغال، فيرى بعضهم أنه مشتق من إحدى قبائل المغرب العربي (صنهاجة)، إذ أن أفراد من قبيلة لمتونة إحدى قبائل صنهاجة اتخذوا لهم رباطا في جزيرة عند مصب نهر السنغال[1]، وكانت بلاد السنغال، أو بلاد التكرور إقليما هاما في مملكة غانا القديمة، التي دخلها الإسلام من الشمال وافدا من التجار والدعاة من بلاد المغرب، ومن الشرق، من بلاد مصر والسودان وادي النيل، ومن ليبيا عبر نهر النيجر، وفي منتصف القرن 11م قامت إمبراطورية مالي وأصبحت السنغال جزءا منها، وعقب انهيارها قام بها نظام الحكم القبلي الذي أضعف من شأنها وبدد من قوتها ومهد لدخول الاستعمار للمنطقة[2]، فهي تقع بين جمهورية مالي في الشرق والمحيط الأطلنطي في الغرب، وبين جمهورية موريتانيا في الشمال وجمهورية غينيا في الجنوب، وتعاني السنغال أثرا سيئا من آثار الاستعمار، وهو وجود دولة كاملة بداخلها، وهي دولة غامبيا، التي كانت مستعمرة بريطانية، كما تعد لغة الولوف اللغة الوطنية الأكثر انتشارا في البلاد إذ يتحدث بها قرابة 80%من مجموع السكان أما بقية السكان فهم ينتمون إلى جماعات إثنية مثل: التكرور، السوننك، البامبارا، الفولاني كما تنتشر اللغة العربية بين المسلمين لكن اللغة الرسمية هي اللغة الفرنسية.[3]

وبحلول الاستعمار الفرنسي في المنطقة، تأسست بالساحل أول مستعمرة فرنسية سنة 1626 في سانت لويس[4]*، هذه المستعمرة التي كانت تحتلها بريطانيا سنة 1758،ثم أصبحت ملكا لفرنسا منذ عام 1783،مرّ السنغال في طريقه للاستقلال بمراحل مختلفة وقد برزت جهود النضال في ميدان الأحزاب السياسية، كالاتحاد الديمقراطي السنغالي، والكتلة الديمقراطية السنغالية، وفي سنة 1958أجري استفتاء على دستور "**ديغول**"، صارت السنغال عضوا في الجماعة الفرنسية مع سلطة داخلية كاملة[5]،ثم نالت السنغال استقلالها الكامل في 20أوت 1960، وتوج ليوبولد سيدار سنغور رئيسا للجمهورية واختير "**محمد ضيا**" رئيسا للوزراء، ولكن بسبب الصّراع مع سنغور، أودع السجن ثم صدر دستور جديد بأن تكون الحكومة في السنغال ذات نظام رئاسي فأصبح سنغور رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزراء[6].

2.1.موريتانيا

جاءت تسمية موريتانيا على إثر مهمة استطلاعية قام بها الضابط الفرنسي إكزافيكوبولاني (Xavier Coppolani) بالمنطقة فقد تقريرا عنها واقترح هذه التسمية، فصدرت الموافقة على اقتراحه في قرار وزاري فرنسي بتاريخ 27 ديسمبر 1899م إحياءً لتسمية قديمة كانت تطلق على مملكة رومانية قديمة قامت في شمال غرب إفريقيا، وهناك من يرى أن أصل تسمية موريتانيا يعود إلى الكلمة اليونانية (Maurs) بمعنى الأسمر واللاتينية (Mauritania) وجمعها (Mauritanie) بمعنى السود،[7] و(Tania) اللاتينية معناها أرض أو بلاد، فهي إذا بلاد السود وأرض السمر. فيما يرى بعض المؤرخين العرب أن أصل كلمة موريتانيا محرف من كلمة "**مُرِّي**"، بضم الميم وتشديد الراء وهي نسبة إلى إحدى القبائل العربية التي قيل إنها وجدت في فترة من

فترات تاريخ شمال إفريقية[8]. وتقع موريتانيا في غرب إفريقيا يحدها المحيط الأطلسي غربا، ومن الشمال الصحراء الغربية ومن الجنوب السنغال، ومن الشرق مالي، ومن الشمال الشرقي الجزائر، وتغطي الصحراء أراضي البلاد، ويشكل نهر السنغال الفاصل الطبيعي للحدود بين البلدين، كما تعد اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد، أما بالنسبة للأعراق البشرية فيشكل العرب والبربر (البيضان) نسبة81 % و19% من الأفارقة والزنوج ويشكل الإسلام نسبة 99.5% و0.2% من المسيحيين[9] عرفت موريتانيا حلول الاستعمار الفرنسي عن طريق الحاكم الفرنسي فيدهرب، الذي قام بإطاحة قبيلة الترارزة** وهزمها سنة 1858، وأرغم زعماءها على توقيع معاهدة تلتزم فيها بعد الاقتراب من حوض السنغال وعدم مهاجمة سكانه أو القوافل المارة به[10]، وبقدوم الحاكم الفرنسي بدأت تتكرس دعائم الاحتلال حيث عمل على اكتشاف المنطقة واحتلالها وإخضاع قبائلها وبسط الفرنسيون نفوذهم وأخضعوا البلاد بسبب تفوقهم العسكري، وفي خضم الحرب العالمية الثانية بدأت بوادر الدعوة للاستقلال بالظهور، فظهرت مجموعة من الأحزاب أهمها حزب التفاهم الموريتاني، وفي سنة 1957 أوجدت فرنسا نظاما خاصا في موريتانيا أسمته استقلالا داخليا، وعند وصول ديغول إلى الحكم عرض دستورا جديدا ينصّ على التصويت في كل إقليم بـ (نعم) أو(لا)، وقبيّل الاستقلال طالبت حكومة المغرب بضم موريتانيا إليها على أنها جزء من أراضيها، وكان قد عرض المشروع على الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1959[11]،غير أن المشروع رفض وقررت الأمم المتحدة منح الاستقلال لموريتانيا عام 1960، وقد أُختير مختار ولد دادة رئيسا للجمهورية الموريتانية[12].

2.نشأة النزاع وتطوره بين موريتانيا والسنغال

كانت منطقة الحدود من الناحية التاريخية تحت سيطرة المزارعين الأفارقة السود الذين انقسموا بعد الاستقلال حسب القوميات، فالسكان الذين عاشوا جنوب النهر يطلق عليهم (السنغاليون) كانوا يزرعون الأرض على الجانب الآخر، وبعض السكان الذين يعيشون على الجانب الآخر يسمون الموريتانيين، كانت لهم حقولهم في الجنوب ما سهل عملية اختراق الحدود بسهولة[13]، فتراكمت الظروف والعوامل لتصل إلى مرحلة جديدة تتولد فيها الأزمة، ولقد اختلفت الآراء حول المسببات التي أدت إلى نشوب الأزمة السنغالية الموريتانية، فذهب البعض يحللها على أساس العوامل الجغرافية غرب القارة الإفريقية، كما اتخذ البعض الآخر المشروع الحديث لاستغلال نهر السنغال السبب الرئيسي للأزمة، وأرجعها طرف آخر للمشكلات العرقية[14].

على إثر نشوب هذا الصراع طفت مشكلة الحدود بين الدولتين، وعدّته السنغال بندا أساسيا من بنود التسوية المنشودة، وإن كانت موريتانيا لا تنظر لها بنفس المعيار فقد أوضحت حكومة السنغال في بيان لها في 3 جويلية 1989 أن موقفها من الحدود يقوم على المبدأ القانوني الذي يقضي بعدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار، وأنها لا تضمر أي غرض إقليمي في أرض موريتانيا[15].

ففي الحقبة الاستعمارية لم تتبلور موريتانيا في حدودها الحالية مع السنغال إلا في عام 1900، وكانت من قبل جزءا من السنغال ويستشهد أصحاب هذا الرأي بمرسوم 8-11-1933،والذي غير أساس تعيين حدود

النهر إلى الضفة اليمنى، وبعض القرارات الفرنسية لهذا المرسوم، منها القرار الملكي الصادر في 7-12-1840 الذي يقضي بإرساء مستعمرة السنغال، ولا يتضمن شيئا عن حدودها الدولية، بالإضافة للقرار الوزاري 11-5-1895 لإنشاء ثماني دوائر لمستعمرة السنغال أحدها دائرة كهيدي، الواقعة على الضفة اليمنى للنهر بأراضي موريتانيا الحالية، ومرسوم 6-6-1895 لإنشاء الحكومة العامة لإفريقيا الغربية الفرنسية، التي كانت تضم كلا من السنغال، السودان الفرنسي، غينيا الفرنسية، ساحل العاج دون أن يذكر شيئا عن موريتانيا[16]، كما استند الموقف السنغالي على المرسوم السابق والذي بدوره وضع الحد بين السنغال وموريتانيا ونشرت السنغال في جريدة رسمية لها بأن هذا الأساس قد قبلته موريتانيا، وتتجلى الأهمية من هذا المرسوم في أنه إذا علم أن الحدود بين الدولتين تقع بمقتضاه في جزئها الأعظم على الضفة اليمنى لنهر السنغال وليس في منتصف النهر وبذلك يصبح كل الجزء لنهر السنغال الواقع بين الدولتين، وكذلك الجزر الصغيرة في مجراه باستثناء جزيرة واحدة ينص عليها المرسوم تدخل في إطار إقليم السنغال، بينما يستند الموقف الموريتاني على أن نهر السنغال كان حتى الاحتلال الفرنسي يخضع لسيادة الإمارات الموريتانية، واشتق اسمه من مصطلح صنهاجة، ومن الملاحظ أن الحكام الفرنسيون في السنغال أصبحوا منذ سنة 1855 عاقدين العزم على جعل النهر حدا فاصلا بين موريتانيا والسنغال، بل عمدوا إلى إصدار سلسلة من القرارات والمراسيم كان من بينها مرسوم 25 فيفري 1905 الذي نص على اقتسام النهر بين البلدين وكذلك مرسوم 8-11-1933،الذي يعد مرسوما مثيرا للجدل؛ لأنه كان متحيزا للسنغال، إذ نص على أن الخط الحدودي الذي يسير عبر الضفة اليمنى للنهر مما يعني أن النهر سيصبح تحت السيادة السنغالية، ولكن رفضته موريتانيا بشكل قاطع، فما كان من فرنسا إلا أن جمدته ثم أعادت صياغته بشكل يضمن تقاسم مياه النهر فضلا عن ضمان الحقوق السياسية عليه[17].والدليل على أن هذا المرسوم لم يطبق نهائيا هو إصدار موريتانيا العديد من القرارات الإدارية في مجال تنظيم الملاحة النهرية وصيد الأسماك وتحديد المصائد سنة (1940-1952-1955-1959)وفي الوقت ذاته السنغال نظمت هذه الموضوعات كذلك، وهو أمر يتنافى مع كون نهر السنغال نهرا سنغاليا خالصا كما يفهم من مرسوم 8 أكتوبر 1933[18]. كما اعتمدت موريتانيا في إثبات حقها في النهر على مبادئ القانون الدولي والقرارات الصادرة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية فمبادئ القانون الدولي تقتضي (أن كلا من الدولتين يفصل بينهما نهر أو مجرى مائي تكون حدودهما في منتصف النهر، وذلك انطلاقا من مبادئ الإنصاف والمساواة بين جميع الدول، كما نص القرار 16 الصادر عن القمة الإفريقية الأول المنعقد بالقاهرة في 1964،على أن تتعهد جميع الدول الأعضاء على احترام الحدود القائمة بينهما، وتم الإعلان عن اتفاقية منظمة نهر السنغال بين (السنغال، مالي، موريتانيا)، وتنص على أن النهر أصبح دوليا بما في ذلك روافده، كما نصّت عليه المادة السادسة منه على أن الملاحة في النهر داخل الأقاليم للدول المتعاقدة عليه حرة ومفتوحة[19].

وبهذا فإن الخلاف بين السنغال وموريتانيا يظهر في عدم التزام كلا من الدولتين بتطبيق قرارات المرسوم الفرنسي وفق ما نصّته قرارات منظمة الوحدة الإفريقية (المادة الثالثة) في الحفاظ على الحدود

المتوارثة، ويظهر هذا الخلاف فيما بعد الاستقلال[20]، لذلك فالخلاف القائم لا يدور حول الأخذ بمبدأ عدم الجواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار، وإنما يدور حول معرفة ماهية هذه الحدود الموروثة، ولذلك فإن الحل لهذا الخلاف يجب أن يتضمن فكرة الحقوق، أو الاعتبارات الجغرافية، والعرقية، والأخذ في الاعتبار طبيعة المنطقة وشعوبها[21]جاءت أحداث 19أبريل 1989، لتشكل صدمة لكلّ المراقبين، فموريتانيا[22] والسنغال تتمتعان بتاريخ مشترك من التقاليد الثقافية، والدينية التي يرجع تاريخها إلى قرون مضت، وكذلك الترابط الاقتصادي بين البلدين، والذي شهد تحسنًا كبيرًا في السنوات التي سبقت تلك الأحداث، فضلًا عن التداخل بين الشعبين، فأكثر من نصف مليون موريتاني يعيشون في السنغال، وكذلك الحال في السنغال[23] أكثر من سبعين ألف شخص سنغالي يعيشون في موريتانيا، وساهموا من خلال الأنشطة التجارية التي يقومون بها في النمو الاقتصادي فيها، وهو ما يشكل مثالًا للاندماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان في الدولتين، بيد أن القائمين على الحكم في البلدين، ولأسباب مختلفة عمدوا إلى اختلاق الأسباب التي من شأنها أن تهدّم ذلك الترابط التاريخي عبر العديد من الوقائع التي يستند إليها كل طرف، والتي تبدو للوهلة الأولى صحيحة. إلا أنّ النظرة المدققة للأمور كفيلة بتوضيح ما يمكن اعتباره من طرف كل جانب بأنه خطوة أولى في إطار مخطط مدروس للتصعيد من طرفه؛ وذلك بفعل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كل من الجانبين، والتي يريد بها كل طرف إحكام السيطرة على الحكم في بلاده من ناحية، والتغطية على المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها كل دولة من الدولتين من ناحية أخرى، فضلًا عن التمايز الاجتماعي بين الجماعات المشكلة للمجتمع في كل من الجانبين [24].

ففي نوفمبر 1988، تمّ الاستيلاء على قطيع من الإبل الموريتانية التي ترعى في الأراضي السنغالية، وهو ما أدّى هذا إلى تصاعد الأزمة، وكذلك إلى قيام السلطات السنغالية ودون سابق إنذار بمنع دخول السلع والأطعمة الموريتانية إلى أراضيها، وإغلاق النهر عند مدينة روسو السنغاليةRosso[25].وبينما يشير الجانب السنغالي إلى تلك الوقائع بتفسير مختلف، حيث يرى أن مطاردة الإبل الموريتانية جاء نتيجة لعدم مراعاة الرعاة الموريتانيين بتأييد وإيعاز من حكومتهم – للاتفاقات المعقودة بين البلدين والمنظمة لحركة الرعي، كما يرى أن وقف التبادل التجاري جاء ردًا على ما قام به الجانب الموريتاني من مصادرة للأراضي التي كانت بحوزة سنغاليين على الضفة الموريتانية للنهر، والتي بدأ تنفيذها في أكتوبر1988 ضاربًا بذلك عرض الحائط ما توصل إليها الطرفان في هذا الشأن في يونيو1988[26].

إن الملاحظ لتلك الوقائع وتفسيرها –بعيدًا عما يسوقه كل طرف– يجدها تتعلق بالمضايقات والإجراءات التعسفية التي مارسها رجال الشرطة والجمارك في كل بلد إزاء مواطني البلد الآخر، ولا شك في أن هذه الممارسات والتي بدأت من بعض العناصر العربية المتطرفة التي تولت المناصب القيادية في الأجهزة المحلية بالجنوب الموريتاني، من أجل وقف عملية الهجرة السنغالية للأراضي الموريتانية، خشية تزايد أعداد السود غير المعربين، وبالتالي ميلان كفتهم على حساب الموريتانيين (البيض) [27]، لذلك فقد عملت السلطات من أجل حفظ

الغلبة للموريتانيين على حساب السود، ومن ناحية أخرى على توفير فرص العمل لهم، أما فيما يتعلق بوقف التبادل التجاري بين الجانبين فهو مجرد وسيلة منهما للضغط والتأثير في موقف وقرار الطرف الآخر[28].

وقد انفجرت الأزمة في 9 أفريل 1989 على إثر حادث حدودي وقع بين مواطني البلدين، بين رعاة قرية سونكو الموريتانية[29]، ومزارعي قرية دياوارا السنغالية[30]، مما أدى إلى سقوط قتيلين سنغاليين وعدد من الجرحى واحتجاز ثلاثة عشر آخرين في موريتانيا، وقد اختلفت الروايات من كل طرف عن أسباب وقوع الحادث، ومن هو البادئ فيه، ومكان وقوعه، وعلى الرغم من التشابه بين هذا الصدام وصدامات أخرى، إلا أنّه يعد سابقة في تاريخ علاقة البلدين منذ الاستقلال، أدت إلى خسائر بشرية ومادية بين الطرفين. وخلال هذه الفترة زار وزير داخلية السنغال (نواكشوط)[31] للحث على تشكيل لجنة مشتركة لوضع نهاية لما حدث، فكان رد زميله الموريتاني بأن الحادثة يجب أن لا تأخذ أهمية تفوق الحقيقة، ولذلك أغضبت السنغاليين الذين شعروا بأنه تجاهل موت زملائهم [32].

ومنذ وقوع الحادث بدأت بوادر الصراع السياسي في السنغال تطل على المشهد، حيث هاجمت المعارضة الحكومة السنغالية متهمة إياها بالضعف والتخاذل أمام موريتانيا، واندلعت أعمال شغب في مدينة "**باكيل**" عاصمة المحافظة التي تقع فيها قرية دياوارا في اليوم التالي مباشرة في 10 أبريل 1989، وتم تحطيم المتاجر الموريتانية فيها، وترحيل الموريتانيين بناء على طلب القنصل الموريتاني، وقد فشلت كافة جهود الطرفين لاحتواء الأزمة نتيجة الهجمة التصعيدية من جانب بعض الأطراف في كلا الجانبين، وفشلت جهود وزارتي الداخلية في الدولتين، وما توصلتا إليه من تشكيل لجنة تحقيق مشتركة للوقوف على ملابسات الحادث.

ونتيجة لضعف السلطة في الدولتين وعجزها عن ملاحقة سير الأحداث، فقد اتبعت أسلوب المسايرة المتطرفة للأحداث، وهو ما أدى إلى موجات متتالية من العنف[33]، وتعد أخطر المواجهات تلك التينشبت في عام 1989، بعد مواجهات بسيطة بين مُربي ماشية موريتانيين سود ومزارعين سنغاليين، وبالرغم من أن المواجهات كانت بين السود من الطرفين إلا أن السنغاليين هاجموا الجالية العربية الموريتانية في السنغال، وفي ذات الوقت شنت وسائل الإعلام السنغالية حملة شرسة ضد "**العنصريين الموريتانيين البيض**"، ولعب الرئيس السنغالي عبد الله واد[34]، والذي كان للمعارضة حينذاك، دور كبير في إشعال الفتنة من خلال تصريحاته التحريضية ومقالات صحيفة حزبه "**صوبي**"، لتؤثر أحداث 1989 في العلاقات بدرجة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلدين، إذ تعرضت جاليتي البلدين في كل منهما لمذابح بشعة تجاوز عدد ضحاياها مائتي ألف شخص، وفقد الموريتانيون كل ممتلكاتهم في السنغال، كما طُرد كل المجنّسين السنغاليين، وهرب عشرات الآلاف من الموريتانيين الذين أصيبوا بالذعر، بعدما تحولت الأزمة من صراع بين بلدين إلى صراع إثني [35].

وقد أدى تصاعد الصراع على هذا النحو إلى إغلاق الحدود بين البلدين، وقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما لمدة ثلاث سنوات، وفشلت كافة جهود الوساطة سواء من قبل منظمة الوحدة الأفريقية[36]، أو مجلس الأمن الدولي[37] في التوفيق بين مواقف الدولتين، وقد كان هذا الموقف فرصة للجانب السنغالي من أجل إعادة

إحياء النزاع على الحدود بين الدولتين، والذي ادّعت السنغال فيه أنها متمسكة بالمرسوم الفرنسي لترسيم الحدود بين الدولتين الصادر في 8 ديسمبر 1933، والذي من شأنه أن يُدخل نهر السنغال[38] بالكامل ضمن الحدود السنغالية، وهو ما يعني أن تكون الحدود في أقصى الضفة الشمالية للنهر وليس في منتصف النهر كما جرى عليه العمل[39].

كما أصدرت الحكومة السنغالية بيانًا في 10 نوفمبر، يوضح رأيها في ترسيم الحدود، فهو أولًا يبيّن فهمها لإقامة الحدود على الضفة الشمالية بمعنى شريط الأرض الواقع بمحاذاة النهر على جانبه الأيمن والذي يتحدّد حده الأدنى بالمنسوب المنخفض للمياه، وحدّه الأقصى بالمنسوب المرتفع للمياه، وذلك قبل خروجها من مجرى النهر وقت الفيضان، وهو ما يعني أن تقوم الحكومة السنغالية بالسيطرة على الضفة اليمنى لنهر السنغال بالكامل[40].

3.أسباب النزاع بين موريتانيا والسنغال

تتعدد الأسباب التي قام على أساسها الصراع بين الدولتين، على الرغم مما يجمع بينهما من روابط وعلاقات تاريخية وجغرافية واقتصادية مشتركة، فإنّه يمكن إجمالها في ثلاثة أسباب رئيسة (اقتصادية وسياسة واجتماعية) للصراع **بين موريتانيا والسنغال** نوضحها كما يلي:

1.3. الأسباب الاقتصادية للنزاع

أدت العوامل البيئية وبخاصة ظاهرة الجفاف التي ضربت المنطقة في السبعينيات من القرن العشرين، وانخفاض كمية المياه اللازمة لري الأراضي الزراعية إلى انخفاض إنتاج الفول السوداني، الذي يعد المحصول الرئيس الذي يقوم عليه الاقتصاد السنغالي، ويشكل نصف الإنتاج الزراعي في السنغال، ويعمل بزراعته أكثر من 87 % من السكان، حيث تأرجح إنتاجه في السنغال ما بين 1300000 طن خلال موسم 1975 – 1976، إلى200000 طن في عام 1980 – 1981، وهو ما يوضح حجم الأزمة التي عانى منها الاقتصاد السنغالي، ومن ناحية أخرى أدت برامج التكيف الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي إلى ركود الاستثمارات، وركود في خلق الوظائف، وتفاقم مشكلة البطالة في السنغال بشكل مثل تحديًا قويًّا لشرعية النظام، والتي كانت واضحة في نتائج الانتخابات التي تمت في فبراير 1988، ومن بعدها تصاعد حركات الاحتجاجات المتوالية[41].

وعلى الجانب الآخر فقد أدت التّغيرات المناخية إلى ضرورة التفكير في إقامة مشروعات لتوفير إمدادات المياه بشكل منتظم، خصوصًا بعد انخفاض إيراد نهر السنغال بشكل ملحوظ، وبالفعل تم التفكير في إنشاء العديد من المشروعات المائية على حوض نهر السنغال، ومنها إنشاء سدَّيْن على النهر هما سَدُّ "**دياما**"[42]Diama، ويقع بالقرب من "**سانت لويس**" بالسنغال في عام 1986، وسَدُّ "**ماناتالي**"[43]Manantali في مالي على أحد روافد النهر في عام 1988، حيث أتاح هذان السَّدَّان إمكانية التحكم في مياه نهر السنغال بغرض استغلالها في العديد من المشروعات كالزراعة، وتوليد الطاقة الكهربائية، والملاحة، إذ قدرت المساحة

التي سيسمح السدان بزراعتها بنحو 375.000 هكتار يتم توزيعها بين الدول المستفيدة وهي السنغال ومالي وموريتانيا، وقُدِّرَت المساحة القابلة للزراعة التي يتيحها المشروع للسنغال بنحو 240.000 هكتار، في حين تُقَدَّر المساحة بالنسبة لموريتانيا بنحو 110.000 هكتار[44].

وقد اتهمت الحكومة الموريتانية برئاسة "**ولد الطايع**"[45] السنغال بمحاولة السيطرة على نهر السنغال واستئثارها بالمنافع من مشروعات النهر، كما اتهمتها أيضًا بتعطيل منشآت الموانئ اللازمة لموريتانيا لاستغلال احتياطيات الفوسفات الموجودة لديها، كما ظهرت مشكلة إعادة توزيع الأراضي في المنطقة، حيث اعتاد المزارعون السنغاليون زراعة الأراضي على الضفة الشمالية للنهر، في حين يستخدم الموريتانيون الأراضي في الضفة الجنوبية للنهر، وتم التوصل إلى حل وسط بين داكار[46] ونواكشوط على مبدأ المعاملة بالمثل، إلا أن السنغال عمدت وفقًا لقانون عام 1984 إلى تخويل سلطة إدارة الأراضي في المناطق الريفية إلى المجالس الريفية، ومن ناحية أخرى قامت موريتانيا بتخصيص تلك الأراضي لمشروعات الاستثمار من أجل جلب رؤوس الأموال، وصادرت الأراضي من الموريتانيين السود الموجودين في المنطقة، وكذلك الأراضي المخصصة للسنغاليين[47].

وعلى الرغم من أنّ مشروع استغلال نهر السنغال قد قام بالأساس على فكرة دعم التعاون بين دول النهر وتحقيق الاستفادة القصوى من موارده، فإنه سرعان ما اتضح أنه أحد العوامل الفاعلة في تصعيد الخلافات بين السنغال وموريتانيا، ذلك أن تعاظم الاعتماد على مياه النهر في إقامة مشروعات زراعية دائمة أدى إلى تضييق المساحة المتاحة للرعي أمام قطعان الإبل والماشية والأغنام التي كانت تنتقل من الجانب الموريتاني إلى الجانب السنغالي فيما يُعْرَف برعي الانتجاع، والأكثر من ذلك أن مصالح الرعاة أصبحت تتعارض مع مصالح المزارعين الذين رأوا في تدفق تلك القطعان تهديدًا لزراعتهم. يضاف إلى ذلك أن مساعي كل من السنغال وموريتانيا لزراعة أكبر مساحة ممكنة من الأراضي أدت إلى ضغط متزايد على إيرادات النهر من المياه، وتصاعد نظرات الشك والتوجس تجاه أيٍّ من المشروعات التي تَمَسُّ تلك الإيرادات، وهو ما أدى مع عوامل أخرى سياسية وثقافية . إلى سهولة تحول مشكلة صغيرة بين جماعتين حدوديتين إلى أزمة شاملة تهدد بمواجهة عسكرية عام 1989[48].

2.3. الأسباب السياسية للنزاع بين موريتانيا والسنغال

على صعيد آخر يمكن تفسير المراحل الأولى لاندلاع أعمال العنف بين الجانبين نتيجة للسياق السياسي المباشر في كل من موريتانيا والسنغال، ففي أكتوبر 1987 اتهمت الحكومة الموريتانية بعض ضباط الجيش من جماعة التكرور[49] بمحاولة الانقلاب على النظام القائم في البلاد، وبناءً على ذلك قامت بإعدام من اتهموا بقيادة الانقلاب وإبعاد كافة الموظفين من جماعة التكرور عن وظائفهم، وهو الأمر الذي أدى إلى غضب السنغال نتيجة لتلك الاتهامات الكاذبة، والتي اعتبرتها السنغال عملية تطهير ممنهجة لهذه الجماعة وإبعادهم عن المناصب القيادية في البلاد مقابل تمكين العرب الموريتانيين، وفي عام 1988 اتخذت الحكومة

الموريتانية العديد من الإجراءات التي تمكنها من إحكام السيطرة على البلاد ومنها إجراء الانتخابات البلدية في المجتمعات الريفية، وهو ما يعني تمكين الجماعات العربية ضد الجماعات الإفريقية[50].

وقد كان للأسباب السياسية الداخلية في السنغال الأثر الكبير على تصعيد الصراع مع موريتانيا، فمنذ وصول "**عبدو ضيوف**"[51] إلى السلطة في عام 1979 انتقل تدريجيًّا للعمل بنظام التعددية الحزبية، وبالفعل أصبح في السنغال سبعة عشر حزبًا سياسيًّا مسجلًا، وفي انتخابات فبراير 1988 حصل الحزب الاشتراكي الحاكم على 103 مقعد، في حين حصل الحزب الديمقراطي السنغالي على سبعة عشر مقعدًا، وقد بدأت المعارضة في الضغط على النظام عبر المناطق الأكثر فقرًا في البلاد من أجل الحشد لمواصلة المعركة ضد الحكومة، وتم استغلال تردي الأوضاع الاقتصادية، وتزايد الدين الخارجي، فضلًا عن الأوضاع الاجتماعية المتأزمة[52]. بسبب الاضطرابات المستمرة في الجامعة والمدعومة من قبل مرشح المعارضة "**عبد الله واد**"، وصحف المعارضة، وكذلك نجاح الحزب الديمقراطي السنغالي المعارض في الضغط على الحكومة من خلال تلك الاحتجاجات، ولذلك لجأ "**عبده ضيوف**" إلى أسلوب مختلف لتقليل حدة تلك الأزمات المتلاحقة، والتي تهدد استقرار نظامه، حيث عمد إلى استخدام أسلوب التصعيد في الأزمة الموريتانية، لتقليل حدة الضغوط الداخلية التي يتعرض لها، وهو ما قد يفسِّر بشكل أو بآخر تصاعد الأزمة من أحداث عادة ما تتكرّر وتكرّرت بين الجانبين، وتم استغلالها في سياق سياسي من أجل تخفيف حدة الضغوط الداخلية على نظام "**عبده ضيوف**".

وبالإضافة إلى مسألة توزيع الفوائد من توليد الطاقة الكهربائية بين البلدين تم استغلال مسألة حراسة قطعان الماشية الموريتانية، والتي تنتهك القواعد المعمول بها في الرعي في السنغال، وبعدها بشهرين تفجرت أزمة حظر السنغال دخول السلع الموريتانية إلى أراضيها، والتي تم احتواؤها بعد اجتماع وزراء خارجية الدولتين[53].

3.3. الأسباب الاجتماعية للنزاع بين موريتانيا والسنغال

تعود جذور الصراع بين موريتانيا والسنغال إلى الحساسيات بين الجماعات الإثنية التي تعيش في حوض نهر السنغال، من سنغاليين وموريتانيين من جهة، والقبائل العربية والبربرية*** الموريتانية من جهة أخرى.

وقد بدأت أولى تلك الحساسيات تظهر في تجارة الرقيق، والتي مارسها بعض التجار العرب، والتجار من القبائل البربرية كقبائل صنهاجة[54]، ومن المعروف أن العرب مارسوا تجارة الرقيق، إلا أنهم لم يعرفوا التفرقة العنصرية وفقًا لتعاليم الدين الإسلامي والتي كانت تحث على المعاملة الحسنة، وعدم التفرقة، بينما مارس الأوروبيون تلك العنصرية – بشكل واضح – في كافة البلدان التي استعمروها في قارة أفريقيا، وقد دأبت فرنسا على تغذية تلك المشاعر السلبية في الزنوج[55] اتجاه العرب المقيمين في المنطقة لتكرّس تلك المشاعر السلبية

تجاه العرب وليس الأوروبيين، وذلك من خلال العديد من الممارسات التي يمكن إجمالها فيما يلي:

_عمل بعض الأدباء الفرنسيين على تشجيع فكرة الزنوجية، ومساندة المفكرين الذين آمنوا بها وفى مقدمتهم الرئيس السنغالي "**ليوبولد سنجور**"[56] وذلك بهدف إفراز سياسة عنصرية سلبية تركز على وحدة الزنوج دون باقي الأعراق الأخرى وبخاصة العرب في الشمال الإفريقي. كما عملت فرنسا على نشر اللغة والثقافة الفرنسية بين الزنوج، وفي الوقت نفسه عملت على إضعاف التعليم باللغة العربية من أجل استيعاب الزنوج وإبعادهم عن الثقافة العربية.

_ أيضًا عملت الحملات التبشيرية على تنصير الزنوج غير المسلمين، أو إبقائهم على معتقداتهم، من أجل ضمان إبعادهم عن العقيدة الإسلامية المنتشرة في شمال أفريقيا.

_ قامت الإدارة الفرنسية بتعيين الزنوج المتحدثين بالفرنسية في الوظائف الحكومية وتفضيلهم على الموريتانيين العرب، من أجل كسب تعاطف الزنوج، وتأكيد التفرقة بين الاثنيات في الشعب الواحد.

ومن ناحية أخرى تعود جذور تلك النزاعات بين الجماعات الإثنية في كلا البلدين إلى التنافس على الأراضي والموارد بين الجماعات الموجودة على ضفتي النهر، وخصوصًا بعد وضع مفهوم جديد للحدود، لم تكن تلك الجماعات تعرفه ولم تلتزم به حتى بعد ترسيم تلك الحدود، وكانت ترى أنها مجرد فواصل وهمية لن تعوقها عن تحقيق التواصل الاقتصادي والثقافي، بل على العكس من ذلك فقد رأت أن النهر يمثل وسيلة للتواصل، ولكن تولد ذلك الصراع على الموارد والأراضي من خلال السياسات الاستعمارية التفضيلية للزنوج على حساب العرب من ناحية، ومبادرات الدول ذاتها عقب الاستقلال من خلال خطط التحديث والإصلاح الزراعي في حوض السنغال، والتي أبعدت السكان السود والبربر عن تطوير حقوقهم التاريخية في استخدام الأراضي، وكذلك تقاعس تلك الحكومات عن بناء وطن واحد يضم كافة العرقيات المختلفة، وإعلاء مفهوم المواطنة[57].

_ كما أخضعت تلك الحكومات الأقليات الإثنية للسياسات التمييزية مما أدى إلى تدهور العلاقات بين الإثنيات المختلفة داخل الوطن الواحد، فما بالك على مستوى دولتين متجاورتين، وبناءً على ما سبق فقد تشكل العديد من المخاوف بين الأقلية الزنجية، منها التوجه العربي الواضح في موريتانيا، وسعيها الدؤوب للانضمام إلى التكتلات العربية (جامعة الدول العربية، واتحاد المغرب العربي)، وكذلك عند فرض اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية في موريتانيا، عبّر الزنوج عما أسموه بسياسة تعريب البلاد التي من شأنها تهديد مستقبلهم، الأمر الذي دفع الرئيس السنغالي "**سنجور**" إلى التدخل، وإعادة طرح مسألة الحدود، وحقوق الأقليات الزنجية في موريتانيا، وهو ما رفضه الرئيس الموريتاني بشدة واعتبره تدخلًا سافرًا في الشؤون الداخلية لبلاده، ملوّحًا بإمكانية تعزيز دور جبهة التحرير في السنغال من أجل إثارة المشاكل الطائفية في السنغال، إذا لم تكفّ السنغال عن إثارة المشاكل الإثنية في موريتانيا[58].

وظلت هذه المشكلة بين الدولتين في شكل مراسلات، إلاّ أن الاختلاف كان حول طريقة وضع العلامات الحدودية في الناحية الشمالية لسانت لويس، في عام 1971. وبعد ذلك، فشل اجتماع لوزيري داخلية البلدين في تحديد التبعية الإقليمية لإحدى الجزر الصغيرة الواقعة في النهر وهي جزيرة "**تود Todd**" مما دفع بالرئيس الموريتاني، المختار ولد دادة****، لإرسال خطاب إلى قرينه السنغالي، ليوبولد سنجور، في 17 مايو 1973. رَدّ الرئيس السنغالي برسالة، في 23 سبتمبر 1973، تضمنت شرحاً وافياً لوجهة نظر بلاده، ليس فقط بالنسبة لوضع الجزيرة المذكورة، وإنما فيما يتعلق بترسيم الحدود بين الدولتين، بصفة عامة، على أساس مرسوم 8 ديسمبر 1933. كما حوت رسالته إشارات واضحة إلى أن الجانب الموريتاني للنهر كان أصلاً جزء من مستعمرة السنغالي، وإلى الوحدة العرقية والثقافية، التي تربطه بالجانب السنغالي. وتبلور الموقف الموريتاني، تماماً، في رسالة للرئيس ولد دادة المؤرخة في 23 أبريل عام 1975، دافع فيها عن أن الحدود بين الدولتين تمر في منتصف نهر السنغال، ورفض بكل وضوح وجهة نظر الرئيس السنغالي. وحذر الرئيس ولد دادة الرئيس سنجور في هذه الرسالة، أن بلاده ستمتنع عن المشاركة في كافة برامج وأنشطة منظمة استغلال نهر السنغال في حالة تشبث السنغال برأيه في مسألة الحدود.

ولم يقر الرئيس السنغالي في رده بحجة الرئيس الموريتاني، ببطلان مرسوم 8 ديسمبر 1933، لعدم الاعتداد به في التطبيق العملي، إذ لا تفقد القرارات الإدارية كمرسوم 8 ديسمبر 1933 قيمتها القانونية لهذا السبب في القانون الفرنسي، الذي يُعدّ هو مصدر التشريع في الدولتين. وقد فَضّل الرئيس السنغالي عدم الاستمرار في هذه المساجلة الفقهية، بعد إرسال الرئيس الموريتاني لرسالة أخرى، في 23 أغسطس 1975، حفاظاً على "**منظمة استغلال نهر السنغال**" الوليدة من الانهيار، ولم تكن تبدي موريتانيا اهتماماً كبيراً بها، في ذاك الوقت. وقد تضمنت رسالة الرئيس الموريتاني كما ذُكر من قبل، التهديد بتجميد مشاركة بلاده فيها، على عكس السنغال، الذي كان متحمسا لفكرة استغلال إمكانيات النهر ومهتماً بإشراك موريتانيا فيها للاستفادة من دور رئيسها في جذب التمويل العربي، الذي اتضحت ضرورته الحيوية لإنجاز المشروع[59].

وجاء التعديل، الذي أدخلته الدول الأعضاء الثلاث في منظمة استغلال نهر السنغال، في 16 ديسمبر 1975، على اتفاقية نظام النهر دليلاً على الاتفاق الودي بين السنغال وموريتانيا، وعلى إنهاء المساجلة الحدودية، التي توقفت في ذاك الوقت في مقابل تأكيد الالتزام الموريتاني تجاه المنظمة. وانصب هذا التعديل على تمديد الفترة التي يجوز بعد انقضائها للدولة العضو بالمنظمة الانسحاب منها، بجعلها 99 عاما بعد أن كانت 10 أعوام فقط لتأكيد. على حد تعبير البيان المشترك الذي صدر في هذه المناسبة . الالتزام الذي لا رجعة فيه للدول الأعضاء في المشروع[60].

ومن ثم تعدّ أحداث أبريل 1989، وما شهدته من مذابح دليلًا على تفاقم الأوضاع بين البلدين، الأمر الذي أدّى إلى إغلاق الحدود بينهما طيلة ثلاث سنوات، استمرت خلالها جهود الوساطة والمفاوضات من أجل إعادة العلاقات بينهما، دون أن يتم التوصل إلى حل يلامس جوهر الصراع في حوض النهر[61].

4. جهود منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية النزاع

جرت العديد من المحاولات لتسوية الصراع بين كل من موريتانيا والسنغال، كان أبرزها جهود الوساطة التي قامت بها منظمة الوحدة الإفريقية، من خلال رئيس الدورة السنوية للمنظمة "**موسى تراوري**"[62] رئيس جمهورية مالي، وذلك لإعادة الدولتين للتفاوض من أجل تسوية الصراع بينهما، إلا أنّها باءت بالفشل، واستمرت تلك الجهود لإعادة العلاقات بينهما مرة أخرى في ظل رئاسة مصر للدورة السنوية للمنظمة، وقد كان للبيئة الدولية أثر كبير في نجاح تلك المبادرة حيث نجحت جهود الوساطة، وتم الاتفاق على عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد انقطاع استمر لمدة ثلاث سنوات.

1.4. الجولة الأولى من المفاوضات (جهود منظمة الوحدة الإفريقية)

عملت منظمة الوحدة الإفريقية على تسوية النزاع بالأساليب السلمية وذلك عبر الدور الذي قام به رئيس الدورة السنوية للمنظمة الرئيس المالي "**موسى تراوري**"، والذي بذل جهودًا كبيرة في الوساطة من أجل إعادة الدولتين للتفاوض وفقًا لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، الذي يؤكد دومًا على ضرورة المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار، واحترام حقوق الإنسان والشعوب. وقد استمرت جهود الوساطة من قبل الرئيس المصري "**محمد حسني مبارك**"، من أجل تسوية هذا الصراع باعتباره رئيس الدورة السادسة والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية، حيث تم تشكيل لجنة وزارية مكونة من كل من مصر والنيجر ونيجيريا وتوجو وتونس وزيمبابوي وبرئاسة أوغندا[63].

وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى فشل كافة جهود الوساطة لتسوية الصراع بين الدولتين في جولتها الأولى منها ما حققه النظام الحاكم في كل من موريتانيا والسنغال من مكاسب شخصية، بغضّ النظر عن الأضرار التي لحقت بالبلدين نتيجة ذلك الصراع الدموي، فمن ناحية استغلّ النظام الموريتاني الصّراع كذريعة لطرد الأفارقة السود(السودان) بمن فيهم من يحملون الجنسية الموريتانية، والذين شكلوا ضغوطًا كبيرة على النظام بسبب معارضتهم الدائمة للنظام وتوجهاته، وتشير التقديرات إلى أنهم يشكلون نحو 30000 شخص من كبار الموظفين المدنيين الذين أجبروا على المغادرة، وتمت إعادة توطين القرى التي كانوا يسكنونها[64].

وعلى الجانب الآخر استغل النظام السنغالي الصراع، فأعاد المطالبة بالسيادة الكاملة على نهر السنغال وفقًا لمعاهدة 1933[65]، والتي تنصّ على أن الحدود بين موريتانيا والسنغال تتبع الضفة الشمالية لنهر السنغال وعند أعلى نقطة لها، وليس في الوسط كما هو معمول به، الأمر الذي أدى إلى تخفيف الانتقادات الموجهة للنظام من قبل المعارضة، وذلك باعتباره يواجه مسألة حيوية للدولة، ويجب التكاتف معه من أجل الحصول على حقوق السنغال الضائعة، وكان لتحفيز ذلك الشعور الوطني لدى السنغاليين أثر بالغ في تشدّد الخطاب السياسي في تلك الأزمة، وهو ما يعني فشل كافة جهود الوساطة خصوصًا مع تحقيق النظامين لمكاسب عديدة من وراء استمرار الصراع[66].

ومن ناحية أخرى أدّى الدعم المنظم من قبل بعض الدول العربية للنظام الموريتاني إلى استمرار تأجج الصراع، ففور اندلاع الصراع قدمت العراق دعمًا عسكريًّا قويًّا للنظام الموريتاني، وتم إيفاد أكثر من 30 مستشارٍ عسكريٍّ لمساعدة موريتانيا، كما قام النظام السوري بإمداد موريتانيا بأجهزة رادار حديثة تم وضعها على الحدود مع السنغال، لمواجهة أيّ تطور في الصراع[67].

2.4. الجولة الثانية من المفاوضات

قام بها الرئيس المصري "**حسني مبارك**" عقب زيارته في سبتمبر 1989 إلى نواكشوط، ثم أتبعها بزيارة إلى داكار، حيث التقى بكل من الرئيس "**ولد الطايع**" والرئيس "**عبده ضيوف**" لبحث تسوية الصّراع، وقد أسفرت هذه الزيارة عن اتفاق للعمل على احتواء الأزمة، ووقف الحملات الإعلامية بين الجانبين، والعمل على تسهيل مهمة اللجنة السداسية المشكلة من قبل منظمة الوحدة الأفريقية[68].

وقد نجحت تلك الجهود في احتواء الأزمة، وقبل الطرفان حضور اجتماعات اللجنة الإفريقية للمصالحة، والتي ترأستها مصر في أكتوبر 1989بنيويورك، ثم تبع ذلك اجتماع ممثلي الدولتين بحضور ممثل مصر لبدء المفاوضات حول تنفيذ القرارات التي تمّ التّوصل إليها في نيويورك وخصوصًا فيما يتعلق بعودة العلاقات الدبلوماسية، وتقدير حجم التعويضات التي طلبها كل من الطرفين[69].

أما فيما يتعلق بالقضايا بالغة الدقة والحساسية مثل قضية الحدود التي اختلفت الرؤى حولها بين الدولتين اختلافًا جذريًا فقد ترك تحديد موعد للمفاوضات حول تلك المسائل وفقًا للاتفاقيات المعقودة بين الدولتين. وبذلك تكون جهود الوساطة المصرية تحت مظلة منظمة الوحدة الإفريقية قد أسفرت عن احتواء الأزمة بشكل مبدئي من خلال وقف الأعمال العدائية بين الطرفين من ناحية، ووضع خطة من أجل العمل على تسوية الصراع بشكل يمكّن من خلاله تطبيع العلاقات بين البلدين حتى تعود لسابق عهدها[70].

وقد يعود السبب الرئيس في نجاح تلك الجهود إلى العوامل الدولية المحيطة، ففي أواخر عام 1990 ونتيجة لحرب الخليج خسرت موريتانيا العراق، باعتباره حليفها العسكري والداعم الأول لها عبر إمدادها بالسلاح والخبراء العسكريين، وتشجيعها على انتهاج التشدد في مفاوضاتها مع الجانب السنغالي، وفي الوقت ذاته حرص النظام السنغالي على إنجاح مؤتمر القمة الإسلامي في داكار في ديسمبر 1991، والظهور بمظهر الدولة الداعية للتوافق والتصالح في العالم الإسلامي، ولمّ الشمل بعد حرب الخليج، وبالتالي انتهاء المزايدة من قبل الطرفين، مما ساعد على إنجاح جهود التهدئة بين الدولتين، وكذلك فقدان النظام السنغالي لأهم حليفين له، وهما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية؛ ففرنسا اهتمت عقب حرب الخليج بامتصاص بؤرة التوتر السنغالية الموريتانية ضمانًا لاستقرار منطقة نفوذها جنوبي البحر المتوسط، وسعيًا لتدعيم مركزها في غضون إعادة ترتيب الدول لمناطق نفوذها عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، بينما كانت الولايات المتحدة مشغولة بتدعيم موقفها في منطقة الخليج، وسعيها إلى السيطرة على المنطقة، وفرض هيمنتها باعتبارها القطب الأوحد الذي يقود العالم عقب انهيار الإتحاد السوفياتي[71].

خاتمة

بناء على ما تقدّم نخلصإلى مجموعة من النتائج،هي:

على الرغم من كافة المحاولات التي تمت من أجل تطبيع العلاقات بين موريتانيا والسنغال بعد الصراع الدموي الذي اندلع بينهما، ونجاح تلك الجهود بالفعل في تهدئة الأجواء بينهما، فإنها لم تنجح في تسوية الصراع بشكل يمكن معه القول باستحالة تجدده، وذلك للعديد من الأسباب، منها:

شكلت العوامل الاجتماعية السبب الرئيس للصراع بين موريتانيا والسنغال، على الرغم من أن الجماعات على ضفتي النهر ينتمون إلى الأجناس البشرية نفسها، بل وينتمون أحياناً إلى العائلات نفسها، والتي انشطرت إلى نصفين عقب الترسيم الاستعماري للحدود، وهو ما أدى إلى تعميق الفوارق العنصرية بين الجانبين، ذلك ما أدّى إلى تفجر الوضع بصراع دموي أدى إلى قتل وتشريد الآلاف من الجانبين.

كانت أحداث أبريل 1989 صدمة لكلّ المراقبين، بما أنّ الدولتين لهما تاريخ مشترك كبير من التقاليد الثقافية والدينية، والتي ترجع إلى قرون عديدة، وكذلك فقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تحسناً كبيراً في السنوات التي سبقت تلك الأحداث، فضلا عن التداخل بين الشعبين، فأكثر من نصف مليون موريتاني يعيشون في السنغال، وأكثر من سبعين ألف سنغالي يعيشون في موريتانيا، ولهم مساهمة كبيرة في الأنشطة التجارية والنمو الاقتصادي في موريتانيا.

انفجار الأزمة بفعل حادث حدودي وقع بين أهالي البلدين في 9 أبريل 1989 بين مزارعي قرية دياوارا (Diawara)السنغالية ورعاة قرية سونكو (Sonko) الموريتانية، أدى إلى سقوط قتيلين سنغاليين، وعدد من الجرحى، واحتجاز ثلاثة عشر آخرين في موريتانيا، وقد اختلفت رواية كل طرف عن أسباب وقوعه والبادئ فيه، وموقعه. وعلى الرغم من التشابه بين هذا الصدام وصدامات أخرى كان يتم احتواؤها عن طريق زعماء الجماعات في تلك المناطق، إلا أنه قد كان لحادث "**دياوارا**" أن يفجر صراعاً بين البلدين، يعد سابقة في تاريخ علاقة البلدين منذ الاستقلال، والذي أدى إلى خسائر بشرية ومادية هامة بين الشعبين

بُذلت العديد من الجهود من قبل منظمة الوحدة الإفريقية، والعديد من المبادرات الفردية من أجل احتواء الصراع بين الدولتين، وإعادة العلاقات الدبلوماسية لطبيعتها، وقد فشلت الجهود الأولى في ذلك. إلا أن استمرار جهود الوساطة مع كلا الجانبين أسفرت عن النجاح في إعادة العلاقات الدبلوماسية مرة أخرى بعد انقطاع استمر لثلاث سنوات، إلا أنّ العلاقات بين الدولتين تشوبها من حين إلى آخر حالات من التوتر على الحدود.

ويعد استمرار عدم حسم تعويض الخسائر التي تعرض لها مواطنو الدولتين عاملًا مرجحًا لاندلاع الصراع مجددًا، وبصورة أكثر دموية من الحالة الأولى في حالة وجود أية مناوشات بين الطرفين خصوصًا وأنّ دوافع الثأر بين الجماعات على الجانبين كثيرة جدا.

ملاحق

المعاهدات الخاصة بموضوع النزاع بين موريتانيا والسنغال

الحدث	التاريخ
قرار ملكي فرنسي يتناول إرساء أجهزة مستعمرة السنغال ولا يتضمن شيئاً عن حدودها الإقليمية	1840/9/7
مؤتمر برلين الذي حول قارة أفريقيا خلال عشرين عاماً من انعقاده من قارة مستقلة بنسبة 92%إلى كيانات مستعمرة بنسبة92%	1885-1884
قرار وزاري فرنسي ينشئ ثماني دوائر لمستعمرة السنغال أحدهما دائرة كهيدي الواقعة على الضفة اليمنى لنهر السنغال بأراضي موريتانيا الحالية	1895/5/11
مرسوم فرنسي ينشئ الحكومة العامة لأفريقيا الغربية الفرنسية التي كانت تضم كل من السنغال والسودان الفرنسي وغينيا الفرنسية	1895/6/16
تاريخ صدور المرسوم الفرنسي الأول الذي يعين الحدود بين المستعمرتين السنغالية والموريتانية	1905/2/25
تاريخ صدور المرسوم الفرنسي الثاني، الذي يعين الحدود بين المستعمرتين السنغالية والموريتانية، والذي جاء شارحاً المرسوم الأول.	1933/12/8
معاهدة بين موريتانيا والسنغال حول الحدود بينهما	1959/10/14
أتفاق أبرم بين موريتانيا والسنغال، لتقنين أوضاع القبائل التي تعيش في منطقة الحدود بين الدولتين) منطقة نهر السنغال)	1959
صدر القرار16) (عن مؤتمر القمة الأفريقي الأول بالقاهرة والذي ينص على مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار	1964/7/21-17
عقدت كل من السنغال وموريتانيا ومالي اتفاقية لاستثمار مياه نهر السنغال، OMVSو ذلك في إطار منظمة ثلاثية، سميت منظمة استثمار نهر السنغال	1974/3/11
تعديل اتفاقية استغلال نهر السنغال	1975/12/16
عقدت أتفاق بين الدولتين لتنظيم حركة الرعي التقليدي بين البلدين	1981/4/23

الأمير عباس الحيالي، المرجع السابق، ص12.

الهوامش:

1 أحمد شلبي: **موسوعة التاريخ الإسلامي**، ج6، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ط1، ص 518-519.

2المرجع نفسه، ص523.

3 محمود شاكر، **السنغال**، مكتبة دار الفتح، دمشق، 1971، ص87.

4 المرجع نفسه، ص85-86.

* ينبع نهر السنغال من دولتي مالي وغينيا ويتحه غربا ليصيب في المحيط الأطلسي شمالي مدينة سانت لويس السنغالية ويفصل النهر موريتانيا عن السنغال مشكلا بذلك خط الحدود بينهما، وقد كانت مشكلة اقتسام مياه نهر السنغال أحد الأسباب التي أدت إلى تكرار المواجهات أو حالات التوتر بين موريتانيا والسنغال. للاستزادة، ينظر: عبد الله السريع، **موريتانيا الماضي والحاضر**، ط1، دار قرطاس للنشر، الكويت، 1998، ص40.

5 أحمد شلبي، المرجع السابق، ص523-525.

6 المرجع نفسه، ص525.

7 محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي (التاريخ المعاصر، بلاد المغرب)**، ج14، المكتب الإسلامي، ط2، بيروت، 1996، ص515.

8 محمد ناصر العبودي، **إطلالة على موريتانيا**، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط1، 1998، ص18.

9 المرجع نفسه، ص 21.

** تأسست في الثلث الأول من القرن الثامن عشر (1721م)، وبرزت ككيان سياسي على يد الأمير أحمد بن دامان بن عزوز بن مسعود بن موسى بن تروز بن هداج بن عمران بن عثمان بن مغفر بن أودي بن حسان، الذي أعطاه السلطان مولاي إسماعيل المحلة العسكر وتقع هذه القبيلة في الجنوب الغربي لموريتانيا بين نهر السنغال جنوبا وقبيلة أدرار شمالا، والمحيط الأطلسي غربا وقبيلة البراكنة شرقا، وبالتالي فهي أقصى الجنوب الغربي للبلاد، للمزيد أنظر عبد الله عيسى، **المقاومة الإسلامية للاستعمار الفرنسي في السنغال (1854-1865) الحركة العمرية نموذجا**، منتدى العلاقات العربية والدولية،2015 ،ص8.

10 إلهام محمد علي ذهني: **جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (1850-1914)**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص196.

11 محمد موسى محمود، **موسوعة الوطن العربي**، دار دجلة، عمان، 2008، دط، ص 283-284.

12 المرجع نفسه.

13 شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط2، دار الزهراء للنشر، الرياض، 2002، ص 383.

14المرجع نفسه، ص189.

15 عبد جاسم محمد، وهندي باسم محمد زغير، "**دور منظمة الوحدة الافريقية في تسوية النزاع السنغالي الموريتاني 1989-1991**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، العراق، العدد2، كانون الأول 2015، ص ص343 ،344.

16 عبد الأمير عباس الحيالي، "**أبعاد الصراع الموريتاني-السنغالي في حوض نهر السنغال**"، العدد34 مجلة الفتح، جامعة ديالى، العراق 2008، ص127.

17 المرجع نفسه، ص127.

18 المرجع نفسه، ص131.

19 عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، المرجع السابق، ص197.

20 هويدا عدلي رومان، "**أبعاد الصراع السنغالي الموريتاني**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، العدد 98، أكتوبر 1989، ص166-167.

21المرجع نفسه.

22 جاءت تسمية موريتانيا على إثر مهمة استطلاعية قام بها الضابط الفرنسي اكزافيكوبولاني (Xavier Coppolani) بالمنطقة فقد تقريرا عنها واقترح هذه التسمية، فصدرت الموافقة على اقتراحه في قرار وزاري فرنسي بتاريخ 27 ديسمبر 1899م إحياءً لتسمية قديمة كانت تطلق على مملكة رومانية قديمة قامت في شمال غرب إفريقيا، إلا أن البعض يرى بأن أو من اصطلح هذا الاسم الضابط الفرنسي فرنسوا كاي (Jean François Caille) وهناك من يرى أن أصل تسمية موريتانيا يعود إلى الكلمة اليونانية (Maurs) بمعنى الأسمر واللاتينية (Mauritania) وجمعها (Mauritanie) بمعنى السود، و(Tania) اللاتينية معناها أرض أو بلاد، فهي إذا بلاد السود وأرض السمر. في

حين يرى البعض الآخر بأن كلمة موريتانيا هي اصطلاح روماني معروف، أصلها أمازيغي: آتمورتناغ "**تمورتنا**" يعني أرضنا، ويرون بأنها مأخوذة من قبائل المور الشهيرة التي ناهضت الرومان والوندال وغيرهم من غزاة بلاد الأمازيغ القديمة. وكان الإسبان يستخدمون عبارة "**مورو**" نسبة إلى المنطقة الجغرافية الرومانية القديمة لكنهم توسعوا في استعمالها للعرب المسلمين، فكل من جاء عبر مضيق طارق فهو "**مورو**" وكثيرا ما تقال الكلمة بمعنى محقر حاملة في طياتها معاني الازدراء والجهل والتأخر. ويرى آخرون أن موريتانيا تسمية أوروبية أجنبية، مؤلفة من كلمتي "**مور**" و"**تانيا**"، فالأولى تعنى بسكان إفريقيا الشمالية ومنهم المسلمون الذين فتحوا الأندلس وأما الثانية فتعني الخيام، جمع خيمة أصلها "**تانت**" أو "**تان**" أضيفت إليها "**يا**" كالموجودة في بريطانيا وإسبانيا. فيما يرى بعض المؤرخين العرب أن أصل كلمة موريتانيا محرف من كلمة "**مُرِّي**"، بضم الميم وتشديد الراء وهي نسبة إلى إحدى القبائل العربية التي قيل إنها وجدت في فترة من فترات تاريخ شمال إفريقية. ينظر: الطيب بن عمر بن الحسين: **السلفية وأعلامها في موريتانيا** – شنقيط –، دار بن حزم، ط1، بيروت، 1995، ص60؛ محمدو بن محمذن: **وثائق من التاريخ الموريتاني – نصوص فرنسية غير منشورة –**، جامعة نواكشوط، موريتانيا، 2000، ص ص41-51. محمود شاكر: **التاريخ الإسلامي**، المرجع السابق، ص515. محمد ناصر العبودي: **إطلالة على موريتانيا**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1998، ص20. الخليل النحوي: **بلاد شنقيط المنارة والرباط – عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضرة)**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1987، ص18. حماه الله ولد السالم: **تاريخ موريتانيا (العناصر الأساسية)**، مطبعة الجناح الجديدة، الدار البيضاء، الرباط، المجلد 9 ،2007، ص18.

23كلمة مشتقة من اسم زيناغا الذي أطلق على البربر الصحراويين، أو اسم سونوغال تعني في إحدى اللغات المحلية زورقا، لأنهم كانوا يستعملون زورقا مصنوعا من جذع الخشب. انظر: محمد فاضل علي باري وسعيد إبراهيم كريديه، **المسلمون في غرب إفريقيا تاريخ وحضارة**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،1971، ص238.

24Charles C.Stewart.Uneinterpretation du confilt senegalo-mauritanien.1989PP :161-170

25 شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، المرجع السابق، ص384.

26صالح بكتاش، **النزاع السنغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي**، دار المستقبل العربي، القاهرة،1992، ص121.122.

27 **البيض**: يعرف العرب الشناقطة (الموريتانيين) في اللهجة الحسانية بالبيضان وهي نسبة إلى البيض إشارة منهم إلى السكان ذوي البشرة الفاتحة من شعوب الصحراء الكبرى، ويذكر البكري في القرن 5هـ مصطلح البيضان إشارة إلى سكان الصحراء من صنهاجة القاطنين حول مدينة أودّاغُست، لكن المصطلح صار منذ القرن 17م علما على المجموعات الصحراوية التي تتحدث اللهجة الحسانية وتعود أصولها لاندماج الكتلة الصنهاجية والمجموعات العربية الحسانية وغير الحسانية. أنظر: حماه الله ولد السالم: المرجع السابق، ص39.

28 شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص385.

29 هي بلدة في موريتانيا على ضفة نهر السنغال وهم من قبيلة بولار الفولية للمزيد أنظر: محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي**، المرجع السابق، ص524.

30 هي بلدة في منطقة تامباكوندا في شرق السنغال بالقرب من الحدود المالية للمزيد أنظر: محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي**، المرجع السابق، ص524.

31هي عاصمة موريتانيا حاليا وأكبر مدنها وتقع على ساحل المحيط الأطلسي من الساحل الغربي لإفريقيا، أنظر محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي**، المرجع السابق، ص523.

32 شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص 385.

https://www.almokatel.com33

34 رئيس السنغال في الفترة من (2000-2012) ورئيس الحزب السنغالي الديمقراطي، وكان قائدا للمعارضة لفترة طويلة وقد سجن ونفي وقتها وأعيد انتخابه سنة 2007، للمزيد أنظر: **مذكرات رئيس جمهورية السنغال عبد الله واد، حياة من أجل إفريقيا**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ط1،المجلد1،تر محمد مخلوف، جوان 14جوان 2011.

35**الإثنية:** هي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى مميزة كالأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية، وتعيش في أطار مجتمع واحد جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى أو بعض السمات ،فالإثنية تشير إلى جماعة لا تعرف بالنظر إلى المؤسسات السياسية، ولكن بالنظر إلى علاقات الدين أو اللغة أو الروابط الإقليمية السائدة بين أعضائهاتشير الموسوعة البريطانية للجماعة العرقية أو الأثنية إلي أنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق واللغة، والروابط القومية أو الثقافية. لكن هناك تعريفات أخرى ترتكز على علاقات القوة في المجتمع، فترى الجماعة الأثنية على أنها تلك الجماعة التي تعرف نفسها وتعرف من جانب الآخرين على أساس أنها حائزة لمقومات ثقافية مختلفة عن الجماعات المسيطرة، الأمر الذي يؤثر في حقوقها في المساواة السياسية والاجتماعية الاقتصادية في محن مصطلح أثنية (عرقيةETHNICITY) تعني أناس أو قوم. وتدل الأثنية على الرمز والشعار للفرد وهي عبارة عن التراث الثقافي الذي يرثه الفرد عن المجموعة الأثنية التي ينتمي إليها، فهذا التعريف يركز على الانتماء العرقي، والأصل هو العنصر الأساسي والعامل المهم والمحدد لكل التعريفات الأثنية في العلوم الاجتماعية والسياسي، فالأصل هو الذي يميز شخصا عن الآخر أي بين نحن وه. م وهناك من يرى أن لفظة إثنية ETHNICITيقابل في المدلول لفظة أمة، NATIONوقوامها لدى اليونان جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل. ومن جانب أخر فقد كان الأوربيون – في العصور الوسطى يطلقون لفظة أثنية على من هم ليسوا مسحيين أو يهود، إذن فعبارة الجماعة الأثنية آنذاك كانت تعني كل جماعة يدين أفرادها بدين غير المسيحية أو اليهودية يطالبون بالمساواة للمزيد أنظر: عاشور محمد مهدي، **التعددية الإثنية، إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان الأردن،2002، ص194.

36 **منظمة الوحدة الإفريقية (OAU)**: منظمة حكومية دولية، تأسست في 25.051963 في أديس أبابا بإثيوبيا مع 32 حكومة موقعة،كان الغاني كوامينكروما والإمبراطور هيلاسيلاسي من مؤسسيها وتم حلها في 9.7.2002 من قبل آخر رئيس لها رئيس دولة جنوب إفريقيا تابو إيمبيكي، وحل محلها الإتحاد الإفريقي للمزيد أنظر: https://www.almokatel.com

37 أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة ويعتبر المسؤول عن حفظ السلام **والأمن** الدوليين، ولمجلس **الأمن** سلطة قانونية على حكومات **الدول** الأعضاء، لذلك تعتبر قراراته ملزمة لها. ويتخذ **المجلس** من نيويورك مقرا له للمزيد أنظر: https://www.almokatel.com

38 **نهر السنغال:** عرف بنهر الزنافية ونهر صنهاجة حتى مجيء الاستعمار الأوروبي وهو نهر يجري في أقصى غرب القارة الإفريقية، يمتد حوض النهر الذي ينبع من هضبة فوتا جالو في غينيا عبر أربعة دول إفريقية وهي على الترتيب: غينيا، مالي، السنغال وموريتانيا ثم يصب بالغرب من مدينة سانت لويس في المحيط الأطلسي، طوله حوالي 1790كلم، وتبلغ مساحة حوضه حوالي 340 كلم2، ويبلغ تدفقه المائي سنويا 24م3، أما عرضه فيتراوح من 10 كلم إلى 25 كلم. أنظر: عبد الأمير عباس الحيالي: المرجع السابق، ص02.

39الشيخ بكاي، "**موريتانيا – السنغال: صراع على النهر يتحول سريعًا إلى مواجهات عنصرية**"، صحيفة مورينيوز (maurinews)،تا8.6.2000،العدد13602، ص6.

40Emmanuelle Sauriol, Comprendre les Conflits Dits " Ethniques" : le conflit Sénégal – Mauritanie de 1989, Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle de la Maitrise en Science Politique,2007:p7.

41Becker Charles, Lericollais André. "Le problème frontalier dans le conflit sénégalo-mauritanien, 1989 : p149.

42 يعد من أهم المشاريع التي أقيمت على نهر السنغال سنة 1986 ويقوم على فكرة التحكم في مياه النهر بغرض استغلالها اقتصاديا في مجالات شتى كالزراعة النهرية للمزيد. أنظر: مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الثامن، نوفمبر 2013 ص3.

43 **سد ماناتالي:** في مالي من أهم المشاريع التي أقيمت على نهر السنغال سنة 1988، فهو يقوم أيضا على فكرة التحكم في مياه النهر واستغلالها اقتصاديا في الزراعة وتوليد الكهرباء للمزيد أنظر: مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الثامن، نوفمبر 2013، ص3.

44صالح بكتاش، المرجع السابق، ص49.

45 **معاوية ولد سيدي أحمد الطايع:** رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية سنة 1984 صاحب الانقلاب العسكري على النظام المدني تم إزاحته من الحكم سنة 2005 للمزيد أنظر :https://ar.wikipedia.org/wiki

46 **داكار:** تقع جنوب الرأس الأخضر وهي عاصمة السنغال حاليا وأكبر مدينة في البلاد من حيث عدد السكان الذي يبلغ 1,770,068نسمة، أسسها الفرنسيون سنة 1857وهي الآن مركز صناعي وميناء مهم وعقدة مواصلات جوية خاصة من أمريكا الجنوبية، وبها جامعة عريقة، للمزيد أنظر: محمد فاضل علي باري وسعيد إبراهيم كريديه، المرجع السابق، ص239.

47Mostafa Kharoufi , "**Forced Migration in the Senegalese – Mauritanian Conflict**: Consequences for the Senegal River Valley ",1994 :P144.

48Andrea Nic olaj, The Senegal Mauritanian Conflict: PP470, 471.

49 في الأصل علم على مدينة، وقد اختلف المؤرخون في تحديد موقع هذه المنطقة التي تعرف باسم التكروربين حوض نهر السنغال ونهر النيجر ومنطقة ولاته، إلا أن البعض يرى أنها إقليم واسع ممتد شرقا إلى مالي وغربا إلى نهر السنغال وجنوبا إلى أعالي نهر السنغال أو النيجر وشمالا إلى أدرار. للمزيد أنظر: أبي عبد الله الطالب محمد بن أبي بكر الصديق البرتلي الولاتي: **فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور**، تح: محمد إبراهيم الكتاني، محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، ص26.

50 محمد فؤاد رشوان: "**السياسات المائية في حوض نهر السنغال**"، مجلة الدراسات الإفريقية والعربية، العدد1، المجلد 1، العراق، بغداد 29مايو 2018.

51**عبدو ضيوف:** يعد مثالا معبرا لمجموعة التكنوقراط الذين تقدموا الصفوف في المرحلة 2 للعد السنغوري وعين أمينا عاما لمكتب رئيس الجمهورية في 1964 خلفا لجان كولان الذي عين في هذا الوقت وزيرا للداخلية ثم تولى رئيس الوزراء من 1970-1981 للمزيد أنظر: صالح بكتاش، المرجع السابق، ص158.

52 الحيالي عبد الأمير عباس، المرجع السابق، ص231.

53http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/SingalMor/sec04.doc_cvt.htm

***البربر:** سكن هؤلاء منطقة شمال إفريقيا منذ عصور مبكرة تصل إلى 3000 سنة ق. م، وهم قبائل عديدة من أهمها؛ صنهاجة التي كانت بموريتانيا آنذاك والتي تتكون من جدالة، لمتونة ومسوفة اختلف الباحثون في نشأة وأصول البربر فمنهم من ربطها سلاليا بسكان جنوب أوروبا وهناك من رأى أنهم عرب قحطانيون حميريون وهناك من رأى بأنهم من غسان وتفرقوا في الأرض بعد سيل العرم فيما ذهب آخرون إلى أنهم خليط من كنعان والعماليق غير أن البعض الآخر يرى أنهم من لخم وجذام. للمزيد أنظر: عبد الباري النجم: **جمهورية موريتانيا الإسلامية – دراسة في أوضاع موريتانيا الطبيعية والبشرية والاقتصادية والسياسية**، دار الأندلس، بيروت، 1966، ص67، أنظر: **لخم:** بنو لخم هو لخم بن عدي بن الحارث بن مرة بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ ويقال: لخم بن عدي بن عمرو بن سبأ وهي إحدى قبائل العرب القحطانية اليمانية الأصل، وكانت منازل هذه القبيلة في الجاهلية شرق وشمال الجزيرة العربية والعراق والشام. أنظر أبي العباس أحمد بن علي القلقشندي: **قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان**، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، ط2، القاهرة، 1982، ص821.أنظر: الخليل النحوي: المرجع السابق، ص18.

54**الصنهاجيون:** نسبة إلى صنهاجة، تعريب للفظ الأمازيغي: إزْنَاكُنْ وهم مع مصمودة: إمْصُودَن، زناتة: إزْنَاتَنْ، وهؤلاء هم المجموعات القبلية الكبرى في المغرب العربي، وإزْنَاكُنْ تعني خيام القوم الذين يقومون بالغارات، ويمارس هذا النشاط عند رحل الصحراء. انظر: الشيخ موسى كمارا: **تاريخ قبائل البيضان، عرب الصحراء الكبرى**، تح: حماه الله ولد السالم، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2009، ص22.

55 **الزنوج:** يعتبر هؤلاء من أقدم الجماعات البشرية التي سكنت موريتانيا وكانت أكثر امتدادا نحو الشمال حيث كانت تنتشر بمنطقة أدرار، وأدى الزحف المتواصل للقبائل البربرية والعربية نحو الجنوب إلى زحزحة هذه الجماعات الزنجية في هذا الاتجاه الأمر الذي جعل أغلبيتهم العظمى تستقر بالجنوب، ويتألف هؤلاء من قبائل عديدة تدين جميعها بالإسلام كما أن معظمها يتكلم اللغة العربية والفرنسية، ومن أهم القبائل الزنجية في موريتانيا السوننكي، الولوف، الفولاني، والبامبارا، وتعد هذه القبائل جزء من مجموعات أكبر في السنغال وغرب إفريقيا، للمزيد أنظر: محمد أبو العلاء: **الملامح العرقية والتكوين الاجتماعي في الجمهورية الإسلامية الموريتانية – دراسة مسحية شاملة –**، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1978، ص427.

56 **ليوبولد سيدار سنغور Leopold SedarSenghore**:(1906-2001) وهو أول رئيس سنغالي بعد الاستقلال عام 1960 للمزيد أنظر:

57http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Singal-Mor/sec04.doc_cvt.htm

58http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Singal-Mor/sec04.doc_cvt.htm

****مختار ولد دادة:** ولد سنة 1924م، (في قرية بوتيلميت الموريتانية، تلقى تعليمه الأولي في إحدى المدارس الإسلامية وتخرج منها سنة 1940، ثم أصبح عضوا في المجلس التشريعي للمستعمرة وفي سنة 1958 أُختير سكرتيرا للحزب التجمعي الموريتاني، ثم رئيسا للمجلس الوطني الموريتاني، وقد ساهم في انضمام موريتانيا إلى جامعة الدول العربية سنة 1973. للاستزادة ينظر: محمد موسى محمود، **موسوعة الوطن العربي**، دار دجلة، 2008، ص283-284.

59 ينظر: شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص192.

60 المرجع نفسه. ص192.

61 شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص203.

62 **موسى تراوري Mousa Traore** : هو سياسي وعسكري محترف من مالي، ولد في 25/ايلول/1936في كايس، تولى منصب رئيس منظمة الوحدة الأفريقية (25 أيار 1988-24 تموز 1989). أنظر: **جريدة الوطن**، الكويت، العدد 3496، 15/ 11/ 1982

63 أوصى مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الخمسين في "**أديس أبابا**" خلال الفترة من 17 -22 يوليو 1989 بضرورة استمرار جهود الوساطة التي يقوم بها رئيس الدورة الحالية للمؤتمر الرئيس المالي "**موسى تراوري**" لتسوية النزاع بين الجمهورية العربية الإسلامية الموريتانية وجمهورية السنغال، وقد أشاد الاجتماع بمبادرة الرئيس "**موسى تراوري**" لعودة الدولتين للمفاوضات من أجل تسوية النزاع وفقًا لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وأوصى مجلس الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية بضرورة متابعة جهود الوساطة بين الدولتين من أجل حفظ الأمن والسلم بالمنطقة. للمزيد أنظر:

-1*Organization of African unity, **Resolution on the Mauritania-Senegal Dispute CN/RES.,1217(L)** in Resolution Adopted by Fiftieth ordinary Session of The Council of Ministers, Addis Ababa, 17 – 22 July 1989. 2*Organization of African unity , **Resolution on the Mauritania-SenegalDispute. AHG/RES.199(XXVI)** in Resolution Adopted by Twenty-sixth Ordinary Session of The Assembly of Head of State and Government, Addis Ababa, 9-11 July 1990.

64 شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص202.

65 معاهدة 1933 تنص على تاريخ صدور المرسوم الثاني، والذي يعين الحدود بين المستعمرتين السنغالية والموريتانية، والذي جاء شارحا المرسوم الأول. للمزيد أنظر: الملحق رقم 01 المعاهدات الخاصة بموضوع النزاع بين السنغال وموريتانيا.

66 هويدا عدلي رومان، المرجع السابق، ص ص 166_167.

67 المرجع نفسه، ص ص 166، 167.

68**منظمة الوحدة الإفريقية:** بالإنجليزية)(Organisation of African Unityبالفرنسية(Organisation de l'UnitéAfricaine، وتُعرف اختصارا بـ: OAUهي منظمة حكومية دولية تأسست في 25 مايو 1963 في أديس أبابا، إثيوبيا، مع 32 حكومة موقعة، كان الغاني كوامي نكروما أحد الرؤساء الرئيسيين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية. تم حلها في 9 يوليو 2002 من قبل آخر رئيس لها، رئيس جنوب أفريقيا تابو إيمبيكي، وحل محله الاتحاد الأفريقي كانت بعض الأهداف الرئيسية لمنظمة الوحدة الأفريقية هي تشجيع التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء، والقضاء على الاستعمار الجديد في القارة الأفريقية.للمزيد أنظر :https://ar.wikipedia.org/wiki/

69 صالح بكتاش، المرجع السابق، ص ص210،220.

70شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص201.

72 صالح بكتاش، المرجع السابق، ص317.

قائمة المصادر والمراجع

– أحمد شلبي: **موسوعة التاريخ الإسلامي**، ج6، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، د.ت.

- إلهام محمد علي ذهني: **جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (1850–1914)**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.

_حماه الله ولد السالم: **تاريخ موريتانيا (العناصر الأساسية)**، مطبعة الجناح الجديدة، الدار البيضاء، الرباط، 2007.

_الطيب بن عمر بن الحسين: **السلفية وأعلامها في موريتانيا – شنقيط–**، دار بن حزم، ط1، بيروت، 1995.

_محمدو بن محمذن: **وثائق من التاريخ الموريتاني – نصوص فرنسية غير منشورة –**، جامعة نواكشوط، موريتانيا، 2000.

_محمد أبو العلاء: **الملامح العرقية والتكوين الاجتماعي في الجمهورية الإسلامية الموريتانية – دراسة مسحية شاملة –**، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1978.

_ محمد ناصر العبودي: **إطلالة على موريتانيا**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1998.

_محمد فاضل علي باري وسعيد إبراهيم كريديه، المسلمون في غرب افريقيا تاريخ وحضارة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1971

– محمد موسى محمود، موسوعة الوطن العربي، دار دجلة، عمان، 2008

_ محمود شاكر: **التاريخ الإسلامي (التاريخ المعاصر، بلاد المغرب)**، ج14، المكتب الإسلامي، ط2، بيروت، 1996.

_صالح بكتاش، **النزاع السنغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي**، دار المستقبل العربي، القاهرة،1992.

_عاشور محمد مهدي، **التعددية الإثنية، إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان الأردن،2002.

-عبد الله السريع، **موريتانيا الماضي والحاضر**، ط1، دار قرطاس للنشر، الكويت، 1998.

_أبو عبد الله الطالب محمد بن أبي بكر الصديق البرتلي الولاتي: **فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور**، تح: محمد إبراهيم الكتاني، محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.

_أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي: **قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان**، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، ط2، القاهرة، 1982.

_عبد الباري النجم: **جمهورية موريتانيا الإسلامية – دراسة في أوضاع موريتانيا الطبيعية والبشرية والاقتصادية والسياسية**، دار الأندلس، بيروت، 1966.

_الخليل النحوي: **بلاد شنقيط المنارة والرباط – عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضرة)**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1987.

_شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، ط2، دار الزهراء للنشر، الرياض،2002.

- الشيخ موسى كمارا: **تاريخ قبائل البيضان، عرب الصحراء الكبرى**، تح: حماه الله ولد السالم، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2009.

المقالات

– هويدا عدلي رومان، أبعاد **الصراع السنغالي الموريتاني**، مجلة السياسة الدولية، العدد98 (أكتوبر)، مؤسسة الأهرام، القاهرة ،1989.

_الحيالي عبد الأمير عباس، **أبعاد الصراع السنغالي– الموريتاني في حوض نهر السنغال**. مجلة الفتح، كلية التربية جامعة ديالى، العدد34، 2008.

_محمد فؤاد رشوان: **السياسات المائية في حوض نهر السنغال**، مجلة الدراسات الإفريقية والعربية، 2018.

_مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الثامن، نوفمبر 2013.

- عبد الله عيسى، **المقاومة الإسلامية للاستعمار الفرنسي في السنغال (1854–1865) الحركة العمرية نموذجا**، منتدى العلاقات العربية والدولية،2015.

-عبد جاسم محمد، **دور منظمة الوحدة الافريقية في تسوية النزاع السنغالي الموريتاني 1989–1991**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العراق، العدد2، 2015.

_الشيخ بكاي، **موريتانيا – السنغال: صراع على النهر يتحول سريعًا إلى مواجهات عنصرية**، صحيفة مورينيوز(maurinews)، العدد08،06،2000،02.

_مصادر أجنبية

-Organization of African unity, **Resolution on the Mauritania-Senegal Dispute CN/RES.,1217(L)** in Resolution Adopted by Fiftieth ordinary Session of The Council of Ministers, Addis Ababa, 17 – 22 July 1989.

-Organization of African unit, **Resolution on the Mauritania–SenegalDispute. AHG/RES.199(XXVI)** in Resolution Adopted by Twenty-sixth Ordinary Session of The Assembly of Head of State and Government , Addis Ababa, 9-11 July 1990.

-Charles C.**Stewart.Uneinterpretation du confilt senegalo-mauritanien**.1989.

_Emmanuelle Sauriol , Comprendre les Conflits Dits ” Ethniques” : le conflit Sénégal – Mauritanie de 1989, Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle de la Maitrise en Science Politique,2007.
.

-Becker Charles, Lericollais André. “**Le problème frontalier dans le conflit sénégalo-mauritanien**, 1989 .

-Mostafa Kharoufi , “**Forced Migration in the Senegalese – Mauritanian Conflict**: Consequences for the Senegal River Valley “,1994.

_المواقع الإلكترونية

_https://ar.wikipedia.org/wiki/

_https://www.almokatel.com